

اختبار

هيئة المحاسبين

العدد ٥٤ - شوال ١٤٢٨ هـ - أكتوبر ٢٠٠٧ م



الهيئة تعتمد معيار محاسبة المبيوط
في قيمة الأصول غير المتداولة

إعفاء الحاصلين على زمالة الهيئة من مواد
في اختبارات CMA و CIA الأمريكية

زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

SOCPA

عالم من الفرص العملية المتميزة



يتم الحصول على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) بعد اجتياز اختبار زمالة الهيئة بنجاح. ويتكون الاختبار من خمسة مواد هي: المحاسبة، المراجعة، الزكاة والضريبة، فقه المعاملات، الأنظمة التجارية.

فترة اختبار الزمالة القادمة
تبدأ في
١٤٢٨/١١/٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧/١٢/٨ م

لمزيد من المعلومات حول اختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين يمكن الاطلاع على موقع الهيئة على الانترنت:

www.socpa.org.sa

او الاتصال :

هاتف : ٤٠٢٨٥٥٥

فاكس : ٤٠٢٥٦١٦

البريد الالكتروني : exam@socpa.org.sa

الجدول الزمني للدورات التدريبية لبرنامج زمالة الهيئة

الدورة الأولى لعام ١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨م)

المادة	الفترة الزمنية			عدد أيام التدريب	إجمالي الساعات	ساعات التدريب اليومية						المواعيد
	التاريخ		الموافق			السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	
المحاسبة	١١/٠٣/١٤٢٩هـ	١٠/٠٢/١٤٢٩هـ	١١/٠٣/١٤٢٩هـ	٢٥	١٠٠	٤	٤	٤	٤	٤	-	٤ - ٩ مساء
المراجعة	١٠/٠٣/١٤٢٩هـ	٠٣/٠٤/١٤٢٩هـ	١٠/٠٣/١٤٢٩هـ	٦١	٣٦	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤ - ٩ مساء
الزكاة والضريبة	٠٣/٠٤/١٤٢٩هـ	٢٢/٠٤/١٤٢٩هـ	٠٣/٠٤/١٤٢٩هـ	٧	٣٢	٤	٤	٤	٤	٤	-	٤ - ٩ مساء
فتحه المعاملات	٠٣/٠٤/١٤٢٩هـ	٠٣/٠٥/١٤٢٩هـ	٠٣/٠٤/١٤٢٩هـ	٦	٢٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤ - ٩ مساء
الأنظمة التجارية	٠٣/٠٥/١٤٢٩هـ	١٠/٠٥/١٤٢٩هـ	٠٣/٠٥/١٤٢٩هـ	٦	٢٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤ - ٩ مساء

مواعيد اختبار الزمالة	١٩/٠٥/١٤٢٩هـ	٢٢/٠٥/١٤٢٩هـ	٢٤/٠٥/٢٠٠٨م	٢٧/٠٥/٢٠٠٨م
-----------------------	--------------	--------------	-------------	-------------

× لتحقيق الفائدة المرجوة من حضور الدورة ؛ تقترح الهيئة على المدرب مراجعة المواد التدريبية والتمرن على المسائل والحالات العملية يوميا قبل الحضور للدورة.

×× تتخلل هذه المواعيد فترات للصلاة والراحة.

لمزيد من المعلومات يمكن الاتصال على هاتف ٤٠٢٨٥٥٥ تحويلة ٢٧ ، ٣١ ، ٣٦



خدماتي
www.stc.com.sa
على طول مع com

استخدم الطريقة الأسهل لتعديل خواص خدمات جوالك أو هاتفك عبر وسيلة إلكترونية متطورة
تلبى احتياجاتك وتجعل حياتك وأعمالك أكثر نجاحاً.

سجل الآن في موقع **خدماتي** واستفد من المميزات العديدة ومنها:

عرض الفواتير وسدادها 

تأسيس خدمة آفاق DSL 

خدمة شحن سوا 

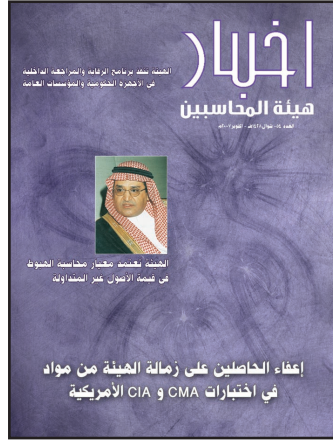
تغيير الباقات والحد الائتماني 

تعديل خواص الخدمات 

إرسال الرسائل القصيرة مجاناً 

الاتصالات السعودية
SAUDI TELECOM 
معاً نعدّ واعد

داخل العدد



رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين
معالي وزير التجارة والصناعة
الدكتور هاشم عبدالله يماني
أعضاء مجلس الإدارة:
الأستاذ / إبراهيم علي البفداي
الأستاذ / أسامة عبدالعزيز الربيعه
الأستاذ / حسان فضل محضار عقيل
الدكتور / اسامة بن فهد الحيزان
الدكتور / توفيق عبد المحسن الخيال
الأستاذ / عدنان عبدالله محمد النعيم
الأستاذ / سليمان عبدالله الخراشي
الأستاذ / طارق عبدالرحمن السدحان
الأستاذ / محمد صالح العبيدان
الدكتور / محمد فداء محمد بهجت
الأستاذ / ناصر الدين محمد السقا
الأستاذ / وليد إبراهيم شكري

العدد ٥٤ - شوال ١٤٢٨ هـ
الموافق أكتوبر ٢٠٠٧ م

نشرة تصدر كل شهرين عن
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالملكة
العربية السعودية
المشرف العام
د. أحمد بن عبد الله المخامس
أمين عام الهيئة
رئيس التحرير
د. يحيى بن علي الجبر
مستشار التحرير
عبدالمجيد عبدالرحمن الفايز
مدير التحرير
عبدالله بن عبدالعزيز الراجح

المراسلات باسم رئيس التحرير
ص.ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦

هاتف: ٠١٤٠٢٨٥٥٥

فاكس: ٠١٤٠٢٥٦١٦

ردم: ٤٣٦٥-١٣١٩

الموقع الإلكتروني

www.socpa.org.sa

E-mail: socpa@socpa.org.sa

المخالات والموضوعات الواردة في
النشرة تعبر عن رأي أصحابها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة
تصميم وتنفيذ:
النظم المتخصصة للدعاية والإعلان
ت: ٠١٤٦١٧٣١٥
فاكس: ٠١٤٦٢٣٠٠٥

اعفاء الحاصلين على زمالة الهيئة من مواد في اختبارات

.....CIA و CMA ٣

الهيئة تنفذ برنامج الرقابة والمراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية

والمؤسسات العامة..... ٤

الهيئة تعتمد معيار محاسبة الهبوط

في قيمة الأصول غير المتداولة..... ٦

السلام عليكم



الأمين العام
د. أحمد بن عبدالله
المغامس

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ،،،

إن أحد الأهداف من إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين هو وضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة فقد تم عقد أول اختبار في عام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م) وبلغ عدد المتقدمين لمواد اختبار الزمالة إلى تاريخه أكثر من ١٨٠٠ وبلغ عدد الذين اجتازوا جميع مواد اختبار الزمالة ٢٥٧. ولقد أصبحت زمالة الهيئة من الشهادات المهنية المعروفة في المنطقة حيث تعطي لحاملها الثقة في مهنيته وذلك أنها تقيس المعرفة النظرية والقدرة على تطبيقها بمهارة وإدراك للمسؤولية المهنية والصفات السلوكية التي يتعين على المحاسب القانوني التحلي بها.

وتقديرًا لما تحظى به زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من مكانة مرموقة، إقليمياً وعالمياً. قرر المعهد الأمريكي للمحاسبين الإداريين الموافقة على إعفاء الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من اختبار القسم الأول (الخاص بـ Business Analysis) من أقسام اختبار زمالة المحاسب الإداري المعتمد (Certified Management Accountant CMA). ويتزامن هذا القرار مع قرار المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين الذي أعفى أيضاً الحاصلين على زمالة الهيئة من اختبار القسم الرابع (الخاص بـ Business Management Skills) من أقسام اختبار زمالة المراجع الداخلي المعتمد (Certified Internal Auditor CIA). وتأتي هذا القرارات اعترافاً بما حققته زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من نجاح ويعكس التقدم الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة بحمد الله. واننا نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لما فيه الخير والصالح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إعفاء الحاصلين على زمالة الهيئة من مواد في اختبارات CMA و CIA الأمريكية

تقديرًا لما تحظى به زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من مكانة مرموقة، فقد أعفى المعهد الأمريكي للمحاسبين الإداريين الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من اختبار القسم الأول (الخاص بـ Business Analysis) من أقسام اختبار زمالة المحاسب الإداري المعتمد Certified Management Accountant CMA. ويتزامن هذا القرار مع قرار المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين الذي أعفى

أيضًا الحاصلين على زمالة الهيئة من اختبار القسم الرابع (الخاص بـ Business Management) من أقسام اختبار زمالة المراجع الداخلي المعتمد (Certified Internal Auditor CIA). وتأتي هذه القرارات اعترافًا بما حققته زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من نجاح ويعكس التقدم الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة بحمد الله.

October 1, 2007



Dr. Ahmad Almeghames
Saudi Organization for Certified Public Accountants
P.O. Box 22646
Riyadh 11416
Saudi Arabia

,Dear Dr. Almeghames

A major goal of the Institute of Internal Auditors (IIA) is to broaden worldwide recognition of the *Certified Internal Auditor® (CIA)* as the preeminent designation in the field of internal auditing, while serving the needs of a diverse and dynamic profession. Professionals receiving the *CIA* certification have met the strict requirements of The IIA's certification program, including the successful completion of a rigorous four-part examination. The IIA Board of Regents (BOR) recognizes that competent internal auditors may require specialized audit knowledge, training, professional development and certification. To meet the needs of the profession, the BOR has identified Part IV of the exam as an Industry/Audit Discipline specific section. This section offers a Professional Recognition Credit for qualified professional certifications.

I am pleased to announce that the BOR has recognized the professional accomplishments of the Fellowship of the Saudi Organization for Certified Public Accountants conferred by the Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA). The Fellowship of the SOCPA has been accepted as a designation for the *CIA* exam Part IV Professional Recognition Credit. Effective immediately, currently registered and new *CIA* candidates who have successfully completed the requirements for the Fellowship of the SOCPA designation are eligible to receive Professional Recognition Credit for *CIA* exam Part IV.

A critical consideration in achieving worldwide recognition and acceptance of the *CIA* designation is the ability to achieve maximum uniformity for certification. The BOR has granted similar recognition for other professional certifications throughout the world. A list of professional certifications currently eligible to receive Professional Recognition Credit for Part IV of the *CIA* exam can be found at our website www.theiaa.org.

The BOR maintains responsibility for the *CIA* program and awards certification to those candidates who have met all the requirements. Candidates who have achieved Professional Recognition Credit for part IV by approved certification, successfully completed Parts I, II and III by examination, and met all the necessary eligibility requirements will be granted the *CIA* designation.

The BOR encourages holders of the Fellowship of the SOCPA designation to pursue the *CIA*, the *Global Mark of Excellence in Internal Auditing*. We would greatly appreciate your assistance in passing this news on to your membership as appropriate, and we would also be pleased to discuss any opportunities to present this as a benefit to your members. Please contact me if you wish any additional information.

Thank you for your support in meeting our goal to broaden worldwide recognition of the *Certified Internal Auditor®* program.

.Best Regards

Susan B. Lione

Susan B. Lione, CIA, CCSA, CGAP, CFSA
Vice President, Knowledge Assessment

247 Mainland Avenue
Altamonte Springs, FL
32701-4201 USA
Tel: +1-407-937-1100
Fax: +1-407-937-1101
www.theiaa.org



CONTACT: Marc Gerrone
IMA
+201 474 1502
mgerrone@imanet.org

FOR IMMEDIATE RELEASE

ICMA Waives Part 1 of CMA Exam for SOCFA Fellows

Montvale, N.J., August 10, 2007 – The Institute of Certified Management Accountants (ICMA®), the certification division of the Institute of Management Accountants (IMA®) announced today that professionals in Saudi Arabia certified by the Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCFA) may waive Part 1 of ICMA's Certified Management Accountant (CMA) exam.

IMA's CMA certification attests competency in the management accounting body of knowledge. The for part exam covers Business Analysis, Management Accounting and Reporting, Strategic Management, and Business Applications, respectively.

"Following a review of exam content of the SOCFA exam, ICMA has determined that Fellows in SOCFA have demonstrated competency in professional accounting. In recognition of this achievement, ICMA v now grant a waiver of Part 1 of the CMA exam," said Dennis Whitney, CMA, CFM, ICMA vice president. "In the U.S., Certified Public Accountants (CPA) are also granted a waiver of Part 1."

According to Mr. Whitney, the strategic skills of the management accountant – decision support, planning and control – are in high demand, especially in evolving economic centers around the world. It is these important functions that drive business performance, as distinguished from the functions of audit and tax work.

"The CMA is the most appropriate certification for accountants working in industry. It is recognized globally and across all industries. With the decision to waive Part 1 for SOCFA Fellows, we hope to extend the CMA's reach," said Mr. Whitney.

Since the CMA's inception in 1972, ICMA has awarded more than 28,000 CMA certificates to management accounting professionals worldwide.

The four-part CMA exam is administered at Prometric testing centers around the world. For more information about IMA's CMA certification, or to register to take the exam, please visit <http://www.imanet.org/certification> or contact IMA at cmacfm@imanet.org.

About IMA®

With a worldwide network of nearly 65,000 professionals, IMA is the world's leading organization dedicated to empowering accounting and finance professionals to drive business performance. IMA provides a dynamic forum for professionals to advance their careers through Certified Management Accountant (CMA®) certification, research, professional education, networking and advocacy of the highest ethical and professional standards. For more information about IMA, please visit www.imanet.org.

###

الهيئة تدشن موقعها على شبكة الانترنت بثوبه الجديد



دشنت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مؤخراً موقعها على شبكة الانترنت بثوبه الجديد وذلك باستخدام تقنيات جديدة وأدوات تطوير متقدمة في تصميم الشكل الخارجي للموقع وإدارة محتوياته ويحتوي موقع الهيئة على مجموعة من الخدمات والمعلومات التي تخدم المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة وتميز الموقع بثوبه الجديد بتقديم كافة المعلومات والخدمات ضمن تصميم جذاب روعي فيه سهولة التصفح للزائر.

كما يتم من خلال موقع الهيئة الرد على جميع الاستفسارات التي ترد إليه حيث يعتبر موقع الهيئة أحد وسائل الاتصال بين الهيئة وبين المهتمين بمجال المحاسبة والمراجعة لخدمتهم وتقديم التسهيلات اللازمة لهم.

الهيئة تنفذ برنامج الرقابة والمراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة

الأموال والممتلكات العامة وضمان دقة البيانات المالية وضمان فاعلية العمليات الإدارية والمالية وكفائتها وتحقيق التقيد بالتعليمات والسياسات لتحقيق أهداف الجهة بكفاءة وبطريقة منتظمة والتأكد من سلامة أنظمة الرقابة الداخلية وفعاليتها. ويأتي تنفيذ الهيئة لهذا البرنامج التدريبي في إطار جهودها للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة بالملكة والمساهمة في جهود تطوير وإيجاد الكفاءات المدربة والمؤهلة تأهيلاً مهنيًا وعلمياً.

وافقت لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية بوزارة الخدمة المدنية على اعتماد البرنامج التدريبي "الرقابة والمراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة" وتطبيق أحكام لائحة التدريب على المتدربين به من الموظفين المشمولين بنظام الخدمة المدنية. ويعد قرار الموافقة إضافة مهمة للنظام المالي والمحاسبي في الأجهزة الحكومية، حيث أنيط بوحدة المراجعة الداخلية العمل على تحقيق عدد من الأهداف والتي منها حماية

وتعقد مؤتمراً صحافياً

Accountant CMA. ويتزامن هذا القرار مع قرار المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين الذي أعفى أيضاً الحاصلين على زمالة الهيئة من اختبار القسم الرابع (الخاص بـ Business Management Skills) من أقسام اختبار زمالة المراجع الداخلي المعتمد (Certified Internal Auditor CIA). وتم في هذا المؤتمر استعراض الرأي بالتفصيل والإجابة عن أسئلة واستفسارات الحضور.

في سياق التواصل مع الصحافة بهدف التعريف بما يصدر عن الهيئة عقد الأمين العام الدكتور أحمد المغامس ورئيس لجنة الاختبارات الدكتور عبدالرحمن الحميد مؤتمراً صحافياً بتاريخ ٢٣/٨/١٤٢٨هـ الموافق ٢٠٠٧/٩/٥م بشأن صدور قرار المعهد الأمريكي للمحاسبين الإداريين المتضمن إعفاء الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من اختبار القسم الأول (الخاص بـ Business Analysis) من أقسام اختبار زمالة المحاسب الإداري المعتمد Certified Management

مقترحات إضافية خاصة باستقلال المراجع يصدرها مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين

أصدر مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني مشروع معيار يقترح فيه تقوية ثلاثة من العناصر المكونة لمتطلبات الاستقلال المضمنة بقواعد سلوك وآداب المهنة الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين. ونتيجة لمراجعة شاملة، كان هذا المجلس قد أصدر في شهر ديسمبر عام ٢٠٠٦م مشروع معيار يقترح فيه إجراء تعديلات على متطلبات الاستقلال الحالية الواردة بقواعد سلوك وآداب المهنة. وقد أشار المجلس في ذلك المشروع إلى ثلاثة جوانب يلزم تعديلها في مشروع معيار يصدر مستقبلاً، وهي:

- توفير خدمات مراجعة داخلية لعميل المراجعة.
- مضامين الاستقلال المتعلقة بالمقدار النسبي للأتعاب التي يتم تلقيها من عميل واحد من عملاء التأكد.
- الأتعاب الطارئة الخاصة بالخدمات المقدمة لعملاء التأكد.

ويسعى المجلس حالياً للحصول على ملاحظات بخصوص هذه المواضيع الثلاث من الجهات ذات الاهتمام.

ويرى رئيس المجلس بأن مشروع المعيار المهني يتناول ثلاثة عناصر يعتقد المجلس بأنها ملائمة لحماية المصلحة العامة، وينوي المجلس إصدار التعديلات المتعلقة بهذا المشروع في منتصف عام ٢٠٠٨م بالتزامن مع تعديلات المواضيع التي تم عرضها في ديسمبر ٢٠٠٦م.

مجلس معايير المحاسبة الدولية يصدر معياراً معدلاً عن عرض القوائم المالية

المعيار المعدل اعتباراً من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أو يناير ٢٠٠٩م، ولكن يسمح بالتطبيق المبكر.

إن إصدار هذا المعيار يشير إلى إكمال المرحلة الأولى من المبادرة المشتركة بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) الخاصة بمراجعة وتنسيق عرض القوائم المالية. أما المرحلة الثانية، التي قد بدأت بالفعل،



فتمثل في فحص التساؤلات التي تعد جوهرية بدرجة أكبر فيما يتعلق بعرض المعلومات بالقوائم المالية، ومن المتوقع أن يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر ورقة للنقاش عن هذا الموضوع في حدود ستة أشهر من الآن.

وقد أورد السيد ديفيد تويد رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية "بأن أي تغييرات بالطريقة التي يتم بها عرض المعلومات المالية سوف تجذب قدراً كبيراً من الاهتمام. وباكتمال المرحلة الأولى من هذا المشروع فإننا ننتقل لمعالجة تساؤلات أكثر أهمية كجزء من عملية مشورة واسعة تبدأ مع بداية العام القادم. إنني أدعو كافة الجهات المهتمة بالتقارير المالية للمشاركة في هذه المشورة حتى يتمكن المجلس من أن يأخذ في الاعتبار أفضل ما يمكن أن يتوفر من الأفكار".

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية نسخة معدلة لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١، عرض القوائم المالية. يهدف التعديل إلى تحسين قدرة المستخدمين على تحليل ومقارنة المعلومات المقدمة بالقوائم المالية.

تتطلب التعديلات التي تمت تجميع المعلومات الواردة بالقوائم المالية على أساس الخصائص المشتركة وإدخال قائمة الدخل الشامل. إن ذلك سوف يسمح لمستخدمي

القوائم بتحليل التغيرات في حقوق الملكية الناتجة من معاملات التي تتم مع مالكن بصفتهم مالكن (مثل أرباح الأسهم وإعادة شراء الأسهم) على نحو منفصل من التغيرات المتعلقة "بغير المالكين" (مثل المعاملات مع أطراف ثالثة). واستجابة للملاحظات التي تم تلقيها من خلال عملية المشورة فإن المعيار المعدل يوفر لمعدي القوائم المالية خياراً لعرض بنود الدخل والمصروفات ومكونات الدخل الشامل الأخرى إما في قائمة واحدة للدخل الشامل تتضمن مجاميع فرعية، أو في قائمتين منفصلتين (قائمة دخل منفصلة تتبعها قائمة دخل شامل).

تتضمن التعديلات تغييرات في مسميات بعض القوائم المالية لكي تعكس وظيفتها بصورة أكثر وضوحاً (مثلاً، الميزانية العمومية تمت تسميتها قائمة المركز المالي). سوف يتم استخدام المسميات الجديدة بمعايير المحاسبة ولكنها استخدامها بالقوائم المالية غير إلزامي. يسري

الهيئة تعتمد معيار محاسبة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة

المخصص (أو صافي قيمته السوقية أيهما أعلى. تعتبر الزيادة في القيمة الدفترية عن القيمة الممكن استردادها هبوطاً في قيمة الأصل.

القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح ، بحيث تظهر القوائم المالية بعدل المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.

اعتمد مجلس إدارة الهيئة معيار محاسبة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة بموجب القرار رقم ٢/٢ ، وتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٧ الموافق ٢٠٠٧/٤/١٥ م. وفيما يلي نص هذا المعيار:

(الفقرة ١٠٥)

٢. نص المعيار:

١/٢ الهبوط في قيمة الأصل غير المتداول (الأصل) :
١/١/٢ يعتبر الأصل قد هبطت قيمته ، إذا كانت قيمته الدفترية أعلى من القيمة التي يمكن استردادها منه.
٢/١/٢ لتحديد ما إذا كان قد حدث هبوط في قيمة الأصل ، يتعين تطبيق ما يلي:

١/٢/١/٢ مقارنة القيمة الدفترية للأصل مع مقدار التدفق النقدي غير المخصص والمتوقع من استخدام الأصل ، فإذا تبين أن القيمة الدفترية أقل من مقدار التدفق النقدي غير المخصص ، دل هذا على عدم وجود هبوط في قيمة الأصل. وبذا لا يتعين تطبيق الخطوة التالية (فقرة ٢/٢/١/٣). وإذا زادت القيمة الدفترية عن مقدار التدفق النقدي غير المخصص للأصل ، دل هذا على احتمال وجود هبوط في قيمة الأصل ، ويتعين في هذه الحالة تطبيق الخطوة التالية (فقرة ٢/٢/١/٣).

٢/٢/١/٣ إذا تحقق للمنشأة احتمال وجود هبوط في قيمة الأصل على ضوء الفحص الذي تم تطبيقه في الفقرة السابقة ، يتعين على المنشأة في هذه الحالة تحديد القيمة الممكن استردادها من الأصل على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل ، (التدفق النقدي

١. نطاق المعيار :

١/١ يحدد هذا المعيار متطلبات القياس والإثبات والعرض والإفصاح عن الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح ، بغض النظر عن حجمها وشكلها النظامي.

(الفقرة ١٠١)

٢/١ لا ينطبق هذا المعيار على الأصول التي يتم معالجة الهبوط في قيمتها وفق معايير محاسبية خاصة معتمدة من الهيئة.

(الفقرة ١٠٢)

٣/١ تقرراً فقرات هذا المعيار في سياق ما ورد من شرح في الدراسة المرفقة به ، وفي إطار أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية المعتمدة من الهيئة.

(الفقرة ١٠٣)

٤/١ يطبق هذا المعيار على البنود ذات الأهمية النسبية.

(الفقرة ١٠٤)

٢. هدف المعيار :
يهدف هذا المعيار إلى تحديد متطلبات القياس والإثبات لقيمة الهبوط في الأصول غير المتداولة وعرضها والإفصاح عنها في

(الفقرة ١٠٦)

٢/٢ توقيت تحديد الهبوط في قيمة الأصل غير المتداول (الأصل) :
١/٢/٢ يتعين على المنشأة أن تقرر في تاريخ التقارير المالية ، ما إذا كانت هناك أية مؤشرات على وجود هبوط في قيمة أحد أصولها غير المتداولة. ويجب على المنشأة ، في حالة وجود مثل هذه المؤشرات ، تقدير القيمة الممكن استردادها من ذلك الأصل وفق ما ورد في الفقرة (١٠٦) من هذا المعيار.

(الفقرة ١٠٧)

٢/٢/٢ بغض النظر عما إذا كانت هناك مؤشرات على وجود هبوط في القيمة أو لا ، يجب على المنشأة التحقق - سنوياً - من وجود هبوط في قيمة الأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد ، وذلك بمقارنة قيمتها الدفترية بالقيمة الممكن استردادها منها.

(الفقرة ١٠٨)

٣/٢ المؤشرات التي يستدل منها على وجود هبوط في قيمة الأصل غير المتداول (الأصل) :
يتعين على المنشأة أن تأخذ في اعتبارها - كحد أدنى لغرض التحقق من وجود هبوط في قيمة الأصل - المؤشرات الآتية :

ج- أن احتمال أن يكون التقدير الحالي للقيمة الممكن استردادها من الأصل ، أقل من قيمته الدفترية يعتبر احتمالاً بعيداً.

(الفقرة ١١٣)

٥/٣ صافي القيمة السوقية للأصل غير المتداول :

يحدد صافي القيمة السوقية للأصل غير المتداول بإحدى الطرق الآتية حسب ترتيب أولويتها :

أ - اتفاقية بيع من خلال معاملة في سوق حرة ، بعد تعديل القيمة بمقدار تكلفة استبعاد الأصل.

ب- ثمن الأصل في سوق نشطة ، ناقصاً تكاليف الاستبعاد.

ج - ثمن أحدث عملية لأصل مماثل ، شريطة عدم حدوث أي تغيير جوهري في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية والتاريخ الذي يجري فيه تقدير قيمة الأصل.

د - أفضل معلومات متاحة للمنشأة لتحديد صافي القيمة السوقية للأصل.

(الفقرة ١١٤)

٦/٣ العوامل الواجب أخذها في الاعتبار عند تحديد القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية من الأصل غير المتداول : يجب أخذ العوامل الآتية في

الاعتبار عند تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل :

أ - تقديرات التدفق النقدي المستقبلي الذي يتوقع أن تحصل عليه المنشأة من الأصل.

ب- التوقعات للتغيرات الممكنة في حجم و/أو توقيت التدفقات النقدية المستقبلية.

ج - القيمة الزمنية للنقود ممثلة

د- وجود دلائل من واقع التقارير الداخلية يستدل منها على أن الأداء الاقتصادي للأصل ، أقل ، أو سوف يكون أقل من المتوقع.

(الفقرة ١١٥)

٤/٣ قياس القيمة الممكن استردادها من الأصل غير المتداول (الأصل) :

١/٤/٣ يتم قياس القيمة الممكن استردادها من الأصل غير المتداول باستخدام صافي قيمته السوقية ، أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منه ، أيهما أعلى.

(الفقرة ١١٦)

٢/٤/٣ إذا تجاوز ، صافي القيمة السوقية للأصل أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منه ، القيمة الدفترية للأصل ، فليس من الضروري تحديد القيمة الأخرى ، وذلك لأن قيمة الأصل في هذه الحالة لا تكون قد هبطت.

(الفقرة ١١٧)

٣/٤/٣ عند تقدير القيمة الممكن استردادها من الأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد ، يمكن استخدام أحدث تقدير لهذه القيمة ، ثم في فترة مالية سابقة ؛ شريطة أن تتوفر جميع الشروط التالية :

أ - أن أصول وخصوم وحدة توليد التدفق النقدي التي ينتمي إليها الأصل ، والتي استخدمت لغرض اختبار الهبوط في ذلك الأصل ، لم تتغير بشكل جوهري منذ أحدث تقدير للقيمة الممكن استردادها.

ب- أن أحدث تقدير للقيمة الممكن استردادها من الأصل يفوق قيمته الدفترية بهامش جوهري.

١/٣/٣ مؤشرات خارجية :

أ - هبوط خلال الفترة في القيمة السوقية للأصل يفوق (بشكل جوهري) ما يمكن توقعه بسبب مرور الوقت أو الاستخدام العادي.

ب - تغيرات جوهريتها لها آثار سلبية على المنشأة ، قد حدثت خلال الفترة ، أو من المحتمل أن تحدث في المستقبل القريب ، في التقنية و/أو السوق و/أو البيئة الاقتصادية و/أو النظامية التي تعمل فيها المنشأة أو في السوق الذي يعمل فيه ذلك الأصل.

ج - ارتفاع معدلات تكلفة التمويل أو معدلات عائد الاستثمار خلال الفترة ، ومن المحتمل أن يؤثر هذا الارتفاع على معدلات الخصم المستخدمة في تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل ، ومن ثم تخفيض القيمة الممكن استردادها من الأصل بشكل جوهري.

(الفقرة ١٠٩)

٢/٣/٣ مؤشرات داخلية :

أ - وجود ما يثبت تقادم الأصل ، أو أن عَطَباً مادياً قد أصاب الأصل ، أو ما يثبت أن تغيرات جوهريتها قد حدثت خلال الفترة ، أو من المتوقع أن تحدث في المستقبل القريب ؛ لها أثر سلبي على المنشأة من خلال تأثيرها على مجالات استخدام الأصل ، أو أسلوب استخدامه أو الأسلوب المتوقع لاستخدامه. وتشمل هذه التغيرات التوقع بأن تتوقف المنشأة عن استخدام الأصل.

ب- وجود خطة لعدم استخدام الأصل ، أو إعادة هيكلة عمليات التشغيل التي ينتمي إليها الأصل.

ج- وجود خطة للتخلص من الأصل قبل التاريخ الذي كان محدداً له في السابق.

في تكلفة التمويل الجارية الخالية من المخاطرة.

د - ثمن تحمل أثر مخاطر عدم التأكد الملازم للأصل.

هـ - عوامل أخرى قد يأخذها المشاركون في السوق في الاعتبار عند تحديد التدفق النقدي الذي تتوقعه المنشأة من الأصل ، مثل عدم توفر السيولة.

(الفقرة ١١٥)

٧/٢ أسس تقدير التدفق النقدي المستقبلي:

يتعين أن تؤخذ العوامل الآتية في الاعتبار، عند إعداد قوائم التدفق النقدي المتوقع من الأصل:

أ - الاستناد على افتراضات معقولة وموضوعية لتقدير التدفق النقدي ، تمثل أفضل ما توصلت إليه الإدارة من تقدير لمجموعة الظروف الاقتصادية التي من الممكن أن تكون سائدة على مدى الفترة المتبقية من العمر الإنتاجي للأصل ، وينبغي إعطاء وزن أكبر للمؤشرات الخارجية.

ب - ينبغي أن تستند تقديرات التدفق النقدي إلى أحدث الموازنات التقديرية/ التنبؤات ، المعتمدة من قبل الإدارة ، مع استبعاد التدفق النقدي المتوقع من عمليات إعادة الهيكلة أو التحسينات التي تؤدي إلى الزيادة في أداء الأصل. ويجب أن تغطي التقديرات التي تستند إليها هذه الموازنات التقديرية/ التنبؤات فترة أقصاها خمس سنوات ، إلا إذا كان هناك ما يبرر تغطية فترة أطول.

ج - ينبغي تقدير تنبؤات التدفق النقدي لما بعد الفترة التي تغطيها أحدث الموازنات التقديرية/ التنبؤات ، استناداً على تلك الموازنات التقديرية/ التنبؤات وذلك باستخدام معدل نمو ثابت أو متناقص

للسنوات اللاحقة ؛ ما لم يكن هناك مبرر لاستخدام معدل نمو متصاعد. ويجب أن لا يتجاوز معدل النمو المستخدم ، المتوسط الحسابي لمعدل النمو طويل الأجل للمنتجات أو الصناعات أو البلد أو البلدان التي تعمل فيها المنشأة ، أو للسوق الذي يجري استخدام الأصل فيه ، ما لم يكن هناك ما يبرر استخدام معدل أعلى.

(الفقرة ١١٦)

٨/٢ مكونات تقديرات التدفق النقدي: ١/٨/٢ يجب أن تحتوي التدفقات

النقدية المستقبلية على ما يلي:

أ - التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة من الاستعمال المستمر للأصل.

ب - التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة ، الضرورية لتوليد التدفقات النقدية الداخلة من الاستعمال المستمر للأصل ، (بما في ذلك التدفقات النقدية الخارجة اللازمة لإعداد الأصل للاستعمال) المرتبطة مباشرة به ، أو يمكن تحميلها له بأسس معقولة منتظمة.

ج - التدفقات النقدية الصافية ، إن وجدت ، التي سوف يتم استلامها (أو سدادها) نظير استبعاد الأصل في نهاية عمره الإنتاجي.

(الفقرة ١١٧)

٢/٨/٢ يجب تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصل بحالته الراهنة. ويجب أن لا تتضمن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة التي من المتوقع أن تنشأ عن:

- ١ - إعادة هيكلة مستقبلية لم تلتزم بها المنشأة بعد.
- ٢ - تحسين أو زيادة أداء الأصل.
- ٣ - التدفقات النقدية الداخلة ، أو

الخارجة الناشئة عن أنشطة التمويل.

٤ - المبالغ المقبوضة ، أو المدفوعة لقاء الزكاة وضريبة الدخل.

(الفقرة ١١٨)

٣/٨/٢ يجب أن يبنى تقدير التدفقات النقدية الصافية التي يتوقع استلامها (أو سدادها) من استبعاد الأصل في نهاية عمره الإنتاجي على أساس صافي قيمته السوقية المتوقعة ، ناقصا تكاليف الاستبعاد المقدرة.

(الفقرة ١١٩)

٩/٢ معدل الخصم:

يجب أن يحسب معدل (معدلات) الخصم قبل الزكاة والضريبة ، وأن يعكس المعدل تقديرات السوق الحالية:

أ - للقيمة الزمنية للنقود.

ب - للمخاطر التي لم تعدل بها تقديرات التدفق النقدي المستقبلي.

(الفقرة ١٢٠)

١٠/٢ قياس الأصل غير المتداول (الأصل) بعد إثبات خسائر الهبوط:

١/١٠/٢ يجب تخفيض صافي القيمة الدفترية للأصل لتصبح مساوية للقيمة الممكن استردادها من الأصل ، إذا كانت القيمة الممكن استردادها من الأصل أقل من قيمته الدفترية. ويعتبر مقدار التخفيض خسائر هبوط تحمل لدخل الفترة المالية.

(الفقرة ١٢١)

٢/١٠/٢ إذا كان مقدار خسائر الهبوط أكبر من القيمة الدفترية للأصل ، فلا يجوز إثبات الفرق بينهما كالتزام ، إلا إذا كان ذلك مطلوباً طبقاً لمعايير معتمدة من الهيئة.

المخصصة لتلك الوحدة ، فإن الشهرة المرتبطة بتلك الوحدة يجب أن :

١- تدرج ضمن القيمة الدفترية للجزء المستبعد عند تحديد المكاسب والخسائر للأصل المستبعد.

٢- تقاس على أساس نسبي للجزء المستبعد والجزء الباقي من وحدة توليد النقد.

(الفقرة ١٣١)

هـ- إذا غيرت المنشأة مكونات واحدة أو أكثر من وحدات توليد النقد، فيجب إعادة توزيع الشهرة على الوحدات التي تأثرت بهذا التغيير وذلك باستخدام أساس نسبي.

(الفقرة ١٣٢)

٤/١١/٢ اختبار وحدة توليد النقد المرتبط معها شهرة لغرض الهبوط :
أ - عندما تكون الشهرة مرتبطة بوحدة توليد نقد، ولكن لا يمكن تخصيصها إلى المستوى الأدنى لوحدات توليد النقد بأسس معقولة وثابتة ؛ فينبغي اختبار تلك الوحدات لغرض الهبوط كلما كان هناك مؤشر بأنه قد يكون هناك هبوط في قيمتها ، وذلك بمقارنة قيمتها الدفترية ، بدون أخذ قيمة الشهرة في الحسبان ، مع قيمتها الممكن استردادها.

(الفقرة ١٣٣)

ب- ينبغي فحص وحدة توليد النقد التي خصصت لها الشهرة سنوياً ، أو كلما كان هناك مؤشر هبوط لغرض التحقق مما إذا كان هناك هبوط في قيمتها ، وذلك بمقارنة قيمتها الدفترية ، بما في ذلك قيمة الشهرة المخصصة لها ، فإذا ثبت وجود هبوط في القيمة فيتم إثباته وفقاً للفقرة (١٤٠).

الدفترية لوحدة توليد النقد :

يجب تحديد القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد بالأسس نفسها التي يتم بها تحديد القيمة الممكن استردادها لوحدة توليد النقد.

(الفقرة ١٢٧)

٣/١١/٢ تخصيص الشهرة لوحدة توليد النقد :

أ - لغرض فحص الهبوط ، يجب تخصيص الشهرة التي تنشأ عن طريق الاندماج ، وذلك اعتباراً من تاريخ الاقتناء ، إلى وحدات توليد النقد أو مجموعات من وحدات توليد النقد التي يتوقع أن تستفيد من مزايا الاندماج وذلك بطريقة معقولة وبثبات.

(الفقرة ١٢٨)

ب - يجب أن تكون وحدات توليد النقد التي يتم تخصيص جزء من الشهرة لها ، هي أدنى مستوى لوحدات توليد النقد التي تحددها إدارة المنشأة لغرض الرقابة على الشهرة. ويجب ألا تكون وحدة توليد النقد تلك أكبر من قطاع من قطاعات المنشأة.

(الفقرة ١٢٩)

ج - إذا لم يكتمل التخصيص الأولي للشهرة المقتناة نتيجة للدمج قبل نهاية السنة المالية التي تم فيها الدمج ، فيجب أن يتم التخصيص قبل نهاية السنة المالية الأولى التي تبدأ بعد السنة التي تم فيها الدمج.

(الفقرة ١٣٠)

د - إذا تخلصت المنشأة من أحد أجزاء وحدة توليد النقد ، وكانت الشهرة

(الفقرة ١٢٢)

٣/١٠/٢ يجب حساب الاستهلاك أو الإطفاء على أساس القيمة المعدلة للأصل بدءاً من الفترة المالية التالية لفترة التقرير المالي الذي ظهر فيه الهبوط.

(الفقرة ١٢٣)

١١/٣ قياس وإثبات خسائر الهبوط لوحدة توليد النقد والشهرة :

١/١١/٢ تحديد وحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل غير المتداول :
أ - إذا لم يكن بالإمكان تقدير القيمة الممكن استردادها للأصل بمفرده ، فيجب على المنشأة أن تحدد القيمة الممكن استردادها لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

(الفقرة ١٢٤)

ب- عند وجود سوق نشطة لما ينتجه أصل/ مجموعة أصول ، فإن ذلك الأصل أو مجموعة الأصول تلك ، يجب اعتبارها وحدة توليد نقد ، حتى ولو كان إنتاج الأصل/مجموعة الأصول يتم استعمال بعضه ، أو كله داخلياً ، مما يؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل. وفي هذه الحالة ، ينبغي استعمال أفضل تقدير تتوصل إليه الإدارة للسعر المتوقع للمنتج في سوق حرة لتقدير التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل/ مجموعة الأصول.

(الفقرة ١٢٥)

ج- يجب تحديد وحدات توليد النقد على نحو ثابت من فترة إلى أخرى بالنسبة للأصول نفسها أو أنواع الأصول ، ما لم يكن هناك ما يبرر التغيير.

(الفقرة ١٢٦)

٢/١١/٢ الثبات في تحديد القيمة

(الفقرة ١٣٤)

٥/١١/٢ توقيت اختبار الهبوط لوحدة توليد النقد :
أ - يمكن إجراء فحص الهبوط السنوي لوحدة توليد النقد المرتبطة معها الشهرة في أي وقت خلال الفترة المالية ؛ شريطة أن يتم الفحص في الموعد نفسه من كل عام ، ويجوز إجراء الفحص على وحدات توليد النقد المختلفة في أوقات مختلفة. وفي حالة أن بعض أو كل الشهرة يرتبط بوحدة توليد نقد تم افتتاحها خلال الفترة المالية الجارية ، فيجب فحص الهبوط لتلك الوحدات قبل نهاية السنة المالية الجارية.

(الفقرة ١٣٥)

ب - إذا أجرى فحص الهبوط على الأصول التي تتكون منها وحدة توليد النقد التي خصصت لها الشهرة ، في الوقت نفسه الذي أجري فيه اختبار الهبوط على وحدة توليد النقد ؛ يجب أن يتم اختبار الهبوط على الأصول قبل إجرائه على وحدة توليد النقد. وإذا أجرى فحص الهبوط على وحدات توليد النقد التي تتكون منها مجموعة واحدة من وحدات توليد النقد خصصت لها الشهرة ، في الوقت نفسه الذي أجري فيه اختبار الهبوط على المجموعة ، يجب أن يتم اختبار الهبوط على وحدات توليد النقد المكونة للمجموعة قبل إجرائه على المجموعة ككل.

(الفقرة ١٣٦)

ج - يمكن استخدام أحدث قياس تم في الفترة السابقة للقيمة الممكن استردادها لوحدة توليد النقد المخصص لها الشهرة في اختبار الهبوط لتلك الوحدة في السنة المالية الحالية شريطة توفر ما يلي:
١ - الأصول والخصوم المكونة لوحدة

توليد النقد لم تتغير بشكل جوهري منذ إجراء أحدث قياس للقيمة الممكن استردادها.

٢ - أظهر أحدث قياس للقيمة الممكن استردادها بأنها تفوق القيمة الدفترية للوحدة بشكل جوهري.

٣ - من غير المحتمل أن القيمة الممكن استردادها في الوقت الحاضر ستكون أقل من القيمة الدفترية للوحدة ، وذلك بناءً على تحليل الأحداث أو الظروف التي قد تغيرت منذ تاريخ قياس القيمة الممكن استردادها.

(الفقرة ١٣٧)

٦/١١/٢ الأصول غير المتداولة التي تقدم خدمة مشتركة (أصول) :
عند اختبار وحدة توليد نقد لتحديد هبوط القيمة ، يجب على المنشأة أن تحدد هوية جميع الأصول المشتركة المرتبطة بوحدة توليد النقد موضوع الفحص، وإجراء الفحص كالتالي :

أ - إذا كان بالإمكان تخصيص جزء من القيمة الدفترية للأصول المشتركة على أسس معقولة ومنظمة لتلك الوحدة ، فعلى المنشأة أن تقارن القيمة الدفترية للوحدة ، بما في ذلك القيمة الدفترية للأصول المشتركة المخصصة لتلك الوحدة بالقيمة الممكن استردادها لوحدة توليد النقد.

(الفقرة ١٣٨)

ب - إذا لم يكن بالإمكان تخصيص جزء من القيمة الدفترية للأصول المشتركة على أسس معقولة ومنظمة لتلك الوحدة ، فإن على المنشأة أن :
١ - تقارن القيمة الدفترية للوحدة ، بدون الأصول المشتركة بالقيمة الممكن استردادها من الوحدة.

٢ - تحدد هوية أصغر مجموعة من وحدات توليد النقد يكون ضمنها الوحدة المولدة للنقد موضوع الفحص التي يكون بالإمكان أن يخصص لها جزء من قيمة الأصول المشتركة على أساس معقول ومنظم.

٣ - تقارن القيمة الدفترية لتلك المجموعة بما في ذلك الجزء من القيمة الدفترية للأصول المشتركة المخصصة بالقيمة الممكن استردادها.

(الفقرة ١٣٩)

٧/١١/٢ إثبات خسائر الهبوط في قيمة وحدة توليد النقد :

أ - يجب إثبات خسائر هبوط قيمة وحدة توليد النقد ، إذا كانت القيمة الممكن استردادها منها أقل من قيمتها الدفترية. ويجب تحميل خسائر هبوط القيمة بتخفيض القيمة الدفترية لأصول الوحدة بالترتيب الآتي :

١ - الشهرة المخصصة لوحدة توليد النقد (إن وجدت).
٢ - الأصول الأخرى للوحدة على أساس نسبي ، استناداً إلى القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

(الفقرة ١٤٠)

ب - عند تحميل خسائر الهبوط لأصل من أصول الوحدة وفقاً للفقرة (١٤٠) ، يجب عدم تخفيض القيمة الدفترية لأحد الأصول إلى ما دون أعلى القيم الآتية :
١ - صافي قيمته السوقية (إذا كان من الممكن تحديدها).
٢ - القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منه (إذا كان من الممكن تحديدها).
٣ - صفر.

الحالة كذلك ، فإنه سوف تزداد القيمة الدفترية للأصل وفق الفقرة (١٤٦) إلى قيمته الممكن استردادها، وهذه الزيادة هي عبارة عن عكس خسارة هبوط القيمة.

فقرة (١٤٥)

٢/٣/١٢/٣ إن الزيادة في القيمة الدفترية لأصل ما ، الناتجة عن عكس قيد خسارة هبوط القيمة ، يجب أن لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها (بعد خصم الشطب أو الاستهلاك) لولم يتم إثبات خسارة هبوط قيمة الأصل في الفترات المالية السابقة.

فقرة (١٤٦)

٢/٣/١٢/٣ يتعين إثبات قيد عكس خسارة الهبوط في قيمة الأصل غير المتداول ، فيما عدا الشهرة ، كدخل في قائمة الدخل للفترة المالية التي ثبت فيها زوال الأسباب التي أدت إلى الهبوط في قيمة الأصل.

فقرة (١٤٧)

٤/٣/١٢/٣ يتعين تحميل عكس قيد قيمة خسارة هبوط القيمة لوحدة توليد النقد للأصول التي تتكون منها الوحدة ، فيما عدا الشهرة ، على أساس النسبة والتناسب لقيم الأصول وينبغي اعتبار الزيادة في القيم الدفترية للأصول عكس لقيود خسائر هبوط الأصول السابق إثباتها في فترات مالية سابقة.

فقرة (١٤٨)

٥/٣/١٢/٣ عند تحميل عكس قيد خسارة هبوط القيمة لوحدة توليد النقد ، فإنه يتعين عدم زيادة القيمة الدفترية لأصل ما إلى ما فوق أقل القيم التالية:
١- القيمة الممكن استردادها (إذا كان

المنشأة ، أو على السوق الذي يتداول فيه مثل هذا الأصل.

٢- إذا كانت قد انخفضت خلال الفترة ، أسعار الفائدة في السوق ، أو الأسعار السوقية الأخرى الخاصة بعائدات الاستثمار ، وكان من شأن ذلك الانخفاض ، التأثير على معدل الخصم المستخدم في احتساب القيمة الحالية للأصل ، ورفع القيمة الممكن استردادها منه بصورة جوهرية.

فقرة (١٤٣)

٢/٢/١٢/٣ مؤشرات داخلية :

إذا كانت قد حدثت ، أو توشك أن تحدث تغيرات مهمة لها تأثير إيجابي على المنشأة خلال الفترة ، فيما يتعلق بمدى وطريقة الاستعمال الحالية والمتوقعة لأصل ، أو وحدة توليد نقد وكانت هذه التغيرات تشتمل على مصاريف تم تكبدها خلال الفترة لتحسين ، أو رفع أداء الأصل ، أو وحدة توليد النقد إلى ما فوق مستوى أدائها القياسي ، ينبغي تقييمها قبل تكبد المصاريف ، أو قبل تحمل التزام بإيقاف أو إعادة تنظيم العملية التي ينتمي إليها الأصل.

إذا كان ثمة مؤشر من التقارير الداخلية يشير إلى أن الأداء الاقتصادي للأصل هو أفضل ، أو سيكون أفضل مما كان متوقعاً.

فقرة (١٤٤)

٣/١٢/٣ عكس قيد خسارة الهبوط :

١/٣/١٢/٣ يتعين عكس قيد خسارة الهبوط في قيمة الأصل الذي سبق إثباته في الفترات المالية السابقة ، فيما عدا الشهرة ، إذا كان هناك تغير جوهري في القيمة الممكن استردادها للأصل منذ إثبات آخر خسارة هبوط في قيمة الأصل ، ناتجة عن تغير في الظروف الاقتصادية ، أو في الاستعمال المتوقع للأصل. وإذا كانت

ويتم تحميل باقي أصول الوحدة بمبلغ خسائر الهبوط التي كان من المفترض تحميلها لذلك الأصل ، ولم يتم تحميلها له.

(الفقرة ١٤١)

١٢/٣ المعالجة المحاسبية لخسارة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة عند زوال الأسباب التي أدت إلى إثباتها في فترات مالية سابقة :

١/١٢/٣ يتعين على المنشأة أن تحدد في تاريخ التقارير المالية ، ما إذا كانت هناك أية دلالة على أن خسارة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة التي سبق إثباتها في فترات مالية سابقة لم يعد لها وجود ، أو ربما تكون قد انخفضت قيمتها. ويتعين على المنشأة في حالة وجود أي دلالة من هذا القبيل أن تقدر القيمة الممكن استردادها لتلك الأصول.

الفقرة (١٤٢)

٢/١٢/٣ المؤشرات التي يستدل منها على زوال الأسباب التي أدت إلى إثبات خسارة هبوط في قيمة الأصول غير المتداولة في فترات مالية سابقة:

يتعين على المنشأة أن تأخذ في اعتبارها المؤشرات التالية كحد أدنى لغرض التحقق من زوال الأسباب التي أدت إلى إثبات الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة في فترات مالية سابقة :

١/٢/١٢/٣ مؤشرات خارجية :

١- الزيادة المهمة في سعر سوق الأصل غير المتداول في الفترة المالية القائمة.

٢- إذا حدثت ، أو توشك أن تحدث تغيرات مهمة خلال الفترة ولها تأثير إيجابي على الظروف التقنية ، أو السوقية ، أو الاقتصادية ، أو القانونية التي تعمل فيها

يمكن تحديدها).

٢- القيمة الدفترية التي كان يمكن تحديدها (بعد حسم الشطب والاستهلاك) فيما لو لم يتم إثبات خسارة هبوط قيمة الأصل في الفترات المالية السابقة.

فقرة (١٤٩)

٤/١٢/٢ بعد إثبات عكس قيد خسارة هبوط القيمة، يجب تعديل تكلفة الاستهلاك (الشطب) للأصل خلال الفترات المالية التالية لتحميل القيمة الدفترية المعدلة للأصل، ناقصاً قيمته المتبقية (إن وجدت) ، على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي المتبقي.

فقرة (١٥٠)

٤. العرض:
تدرج خسائر الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة في بند مستقل في قائمة الدخل ضمن الدخل من الأعمال الرئيسية.

الفقرة (١٥١)

٥. الإفصاح:
١/٥ يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في:

أ - قياس القيمة الممكن استردادها من الأصول غير المتداولة.
ب - قياس وإثبات خسائر الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة.
ج - الأسس التي يتم على أساسها تحديد القيمة الممكن استردادها لوحدة توليد النقد.

الفقرة (١٥٢)

٢/٥ يجب أن تتضمن القوائم المالية الإفصاحات التالية لكل فئة من فئات الأصول التي لحق بها خسارة هبوط:

أ - فئات الأصول الرئيسية التي تأثرت بخسائر هبوط القيمة.

ب - الأحداث والظروف التي أدت إلى إثبات خسائر الهبوط في قيمة الأصل.

ج - بالنسبة لوحدة توليد النقد:

١- وصف لوحدة توليد النقد (فيما إذا كانت أصل ، أو خط إنتاج ، أو آلات ، أو عملية تجارية ، أو منطقة جغرافية ، أو قطاع).

٢- خسائر هبوط القيمة التي تم إثباتها حسب فئة الأصول ، أو القطاع إذا كانت المنشأة تطبق معيار التقارير القطاعية.

٣- إذا تغيرت الطريقة التي يتم بها تجميع الأصول لغرض تحديد وحدة توليد النقد منذ إجراء التقدير السابق بقصد تحديد القيمة الممكن استردادها (إن وجدت) ، فيجب على المنشأة أن تبين الطريقة الحالية والسابقة المطبقة في دمج الأصول ، والأسباب التي أدت إلى تغييرها.
د - الإفصاح عما إذا كانت القيمة الممكن استردادها للأصل (وحدة توليد النقد) هي صافي القيمة السوقية ، أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منه.

هـ - إذا كانت القيمة الممكن استردادها هي صافي القيمة السوقية ، فيجب الإفصاح عن الطريقة المستخدمة ، والأساس المتبع في تحديد سعر البيع الصافي.

و - إذا كانت القيمة الممكن استردادها هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل ، فيتم الإفصاح عن معدل/معدلات الخصم المستخدمة في التقدير الراهن ، والتقدير السابق (إن وجد) للقيمة الحالية.

الفقرة (١٥٣)

٢/٥ يجب الإفصاح عن مقدار الجزء

الذي لم يخصص لوحدة توليد النقد من الشهرة ، مع ذكر سبب عدم تخصيصه.

الفقرة (١٥٤)

٤/٥ يجب الإفصاح عن المعلومات التالية ، إذا كانت القيمة الممكن استردادها لوحدة توليد النقد مبنية على أساس القيمة الحالية:

١- وصف لكل افتراض رئيس ، اعتمدت عليه الإدارة في تحديد التدفق النقدي. وكذلك وصف للأسلوب الذي تتبعه الإدارة في تحديد مدى الأهمية التي تعطيها لكل افتراض رئيس ، وما إذا كان ذلك يعكس الخبرة السابقة ، ويتسق مع مصادر المعلومات الخارجية ، وإذا لم يكن كذلك ، فيجب الإفصاح عن الاختلاف وأسبابه.

٢- المدة التي أعدت لها الإدارة ، تنبؤاً بالتدفق النقدي ، مبنياً على الموازنة المالية/التنبؤ الذي اعتمدته الإدارة ، وإذا كانت المدة التي يغطيها التنبؤ أكثر من خمس سنوات ، فينبغي توضيح سبب ذلك. وينبغي أن يتضمن هذا التوضيح وجهة نظر الإدارة عن خبرتها السابقة في إعداد تنبؤات دقيقة في فترات سابقة تكون مدتها مساوية للمدة التي يغطيها التنبؤ. وإذا استخدمت مدة لأي وحدة توليد نقد تختلف عن مدد وحدات توليد النقد الأخرى ، يجب الإفصاح عن ذلك.

٣- معدل النمو المستخدم في التنبؤ بالتدفقات النقدية بعد المدة التي يغطيها أحدث ميزانية/تنبؤ ، والمبررات لاستخدام معدلات نمو تزيد عن متوسط معدلات النمو في المدى الطويل للوحدة أو للمنتجات والصناعات في المملكة ، أو السوق الذي تنتمي إليه الوحدة.

٤- معدل / معدلات الخصم

غير المتداول (الأصل) Net Selling
: Price

المبلغ الممكن الحصول عليه ، لقاء بيع أصل في سوق حر نشط بين طرفين مدركين وعازمين على البيع/ الشراء ، دون ضغط على أي منهما ، ناقصاً تكلفة استبعاد الأصل. وبمعنى آخر ، يقصد بها القيمة العادلة للأصل ، ناقصاً تكلفة استبعاده.

(الفقرة ١٦٣)

٧/٦ السوق النشط An Active
: Market

السوق الذي تتوفر فيه كافة العناصر التالية :

- تجانس السلع التي يتاجر فيها في السوق.
- وجود بائعين ومشتريين جادين في أي وقت.
- الأسعار متاحة للجمهور.

(الفقرة ١٦٤)

٨/٦ تكلفة الاستبعاد Cost of
: Disposal

التكلفة المباشرة التي تتكبدها المنشأة مباشرة ، بسبب التخلص من الأصل/وحدة توليد النقد بدون تكلفة تمويل أو زكاة أو ضريبة.

(الفقرة ١٦٥)

٩/٦ الأصل الثابت Fixed Asset
: أي شيء له وجود مادي ملموس ، وله قدرة على تزويد المنشأة بالخدمات ، أو المنافع الاقتصادية في المستقبل ، واكتسبت المنشأة الحق فيه نتيجة أحداث وقعت ، أو عمليات تمت في الماضي ، شريطة أن يكون قابلاً للقياس المالي ، حالياً ، بدرجة مقبولة من الثقة ، وألا يكون مرتبطاً بصورة

(الفقرة ١٥٧)

٦- التعاريف :

١/٦ خسارة الهبوط

: Impairment loss

مبلغ الزيادة في القيمة الدفترية للأصل عن قيمته القابلة للاسترداد.

(الفقرة ١٥٨)

٢/٦ القيمة الدفترية Carrying
: amount

التكلفة التاريخية للأصل المعدل برصيد مجمع الاستهلاك أو الإطفاء.

(الفقرة ١٥٩)

٣/٦ صافي القيمة الدفترية للأصل
الثابت الملموس وغير الملموس :

هي التكلفة التاريخية للأصل ، أو القيمة التي تم تعديلها بمقدار الهبوط في قيمته وفق متطلبات هذا المعيار ، ناقصاً مجمع استهلاكه أو شطبته.

(الفقرة ١٦٠)

٤/٦ الأصل غير المتداول المشترك
(الأصل) : Corporate Assets

الأصل الذي يستفيد منه أكثر من وحدة توليد نقد.

(الفقرة ١٦١)

٥/٦ القيمة الممكن استردادها
من أصل، أو وحدة توليد نقد The
recoverable amount

صافي القيمة السوقية للأصل غير المتداول ، أو وحدة توليد النقد ، ناقصاً تكلفة بيعها ، أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل ، أيهما أعلى.

(الفقرة ١٦٢)

٦/٦ صافي القيمة السوقية للأصل

المستخدمة في تقدير التدفق النقدي.

(الفقرة ١٥٥)

٥/٥ إذا لم يتم تحديد صافي القيمة السوقية لوحدة توليد النقد على أساس سعر محدد في السوق ، فينبغي الإفصاح عن المعلومات التالية :

١- وصف لكل افتراض بنت على أساسه إدارة المنشأة صافي القيمة السوقية.

٢- وصف المنهج الذي اتبعته المنشأة في تحديد مدى أهمية كل افتراض ، وتوضيح ما إذا كان ذلك يعكس الخبرة السابقة ، ويتفق مع مصادر المعلومات الخارجية ، وإذا لم يكن كذلك فيجب الإفصاح عن الاختلاف وأسبابه.

(الفقرة ١٥٦)

٦/٥ إذا كان هناك تغير معقول ممكن في افتراض رئيس من الافتراضات التي بني على أساسها تحديد القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد ، مما قد يتسبب في زيادة القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد ، فينبغي الإفصاح عما يلي :

١- تأثير ذلك على القيمة الممكن استردادها.

٢- مدى الأهمية المخصصة للافتراض الرئيس.

٣- التعديل الذي ينبغي أن يتم على مدى الأهمية المخصصة للافتراض الرئيس حتى تصبح القيمة القابلة للاسترداد مساوية للقيمة الدفترية ، وذلك بعد أخذ الآثار الناتجة عن هذا التعديل على المتغيرات الأخرى المستخدمة في قياس القيمة القابلة للاسترداد.

the uncertainty inherent in the asset

هو العائد الإضافي الذي يتوقعه المستثمر من استثماره في أصل ما ، غير متداول ، فكلما ارتفع عدم التأكد من الخطر ، زادت نسبة العائد الذي يتوقعه المستثمر.

(الفقرة ١٧٠)

Cash ١٤/٦ وحدة توليد النقد
: Generating Unit

أصغر مجموعة من الأصول يمكن تحديد هويتها تولد نقداً نتيجة الاستخدام المستمر ، ويكون مستقلاً بشكل واضح عن النقد الذي تولده أصول أخرى.

(الفقرة ١٧١)

١٥/٦ تاريخ اندماج المنشآت
Agreement Date for
: Combination

هو ذلك التاريخ الذي يتم فيه التوصل إلى اتفاق جوهري بين طريقي الاندماج ، وبالنسبة للشركات المتداول أسهمها في السوق ، فيعتبر تاريخ إعلان ذلك الاندماج على الجمهور ، هو تاريخ الاندماج ، أما بالنسبة إلى حالة الاندماج غير التفاوضي (Hostile) ، فهو أول تاريخ يقبل فيه عدد كافٍ من أصحاب المنشأة المندمجة ، عرض الطرف الدامج.

(الفقرة ١٧٢)

٧. سريان المعيار :
يجب أن تعد وفق هذا المعيار ، القوائم المالية التي تعد عن فترة مالية تبدأ بعد صدور هذا المعيار.

العملي) تقدير القيمة الحالية للأصل المستخدم الثابت بصورة مستقلة ، مما يتطلب احتساب القيمة الحالية لأصول وخصوم وحدة توليد النقد التي ينتمي إليها ذلك الأصل. وهكذا فإنه يتم تقدير القيمة الحالية (عادة) لمجموعات أصول وخصوم الوحدة. ويشار إلى هذه المجموعات بوحدة توليد النقد.

(الفقرة ١٦٨)

١٢/٦ معدل الخصم
Rate of : Discount

المعدل الذي يتم تطبيقه على التدفقات النقدية المستقبلية ، ويحسب على النحو التالي : عدد سنوات الخصم الذي يعكس القيمة الزمنية الجارية للنقود ، والأخطار الملازمة للأصل الذي يتوقع المستثمر أن يحقق منه عائداً يولد تدفقاً ، ويمكن تحديد المعدل على أساس المعاملات الجارية في السوق لمثل هذا الأصل ، أو من متوسط تكلفة التمويل لشركات مساهمة متداول أسهمها ، يماثل نشاطها نشاط الشركة. ويمكن احتساب القيمة الزمنية الجارية للنقود على ضوء متوسط تكلفة التمويل لدى الشركة إذا توفر ذلك بتطبيق المعادلة التالية :

$$1 + \frac{\text{متوسط تكلفة التمويل لدى الشركة}}{\text{عدد سنوات الخصم}} \times$$

يكون معدل الخصم (عادة) أقل من ١ ، ولزيد من الإيضاح راجع الأمثلة في قسم الدراسة.

(الفقرة ١٦٩)

١٣/٦ ثمن تحمل عدم التأكد الملازم للمخاطر الملازمة للأصل :
The price for bearing

مباشرة بالتزام غير قابل للقياس ، وأن يكون الغرض من اقتناؤه استخدامه لأكثر من فترة مالية واحدة.

(الفقرة ١٦٦)

١٠/٦ الأصل غير الملموس
: Intangible Assed

أصل غير نقدي ، ليس له وجود مادي وله قدرة على تزويد المنشأة بالخدمات ، أو المنافع في المستقبل ، واكتسبت المنشأة الحق فيه نتيجة أحداث وقعت ، أو عمليات تمت في الماضي.

وقد يكون الأصل غير الملموس قابلاً للتمييز بشكل مستقل (يمكن فصله عن باقي الأصول) ، ومن أمثلة ذلك : تكاليف التأسيس ، العلامات التجارية ، حقوق الطبع والنشر ، النماذج والتصاميم الصناعية ، وحقوق الامتياز والتراخيص. وقد يكون الأصل غير الملموس غير قابل للتمييز بشكل مستقل مثل السمعة والمهارات والكفاءات الإدارية ، وغير ذلك من العوامل التي تكون الشهرة.

(الفقرة ١٦٧)

١١/٦ القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل غير المتداول (الأصل) :
Present value of
expected cash flows

هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن الحصول عليها نتيجة الاستعمال المستمر للأصل ، ويشمل ذلك التدفقات النقدية التي يمكن أن تنشأ عن استبعاد الأصل في نهاية عمره الإنتاجي. وليس من الممكن (عادة في واقع التطبيق

الاقتصاد القوي لا يستغني عن المحاسبة

يظل الاقتصاد على علاقة وثيقة بجميع العلوم المالية والإدارية ، بالإضافة إلى العلوم الأخرى ولكن بدرجة أقل ، فهو لا يستغني عن إدارة متخصصة مؤهلة تخطط وتنظم وتنسق وتراقب وكل هذه الأمور تعتمد على توفر نظام محاسبي قوي يوفر للإدارة المعلومات الدقيقة عن أنشطة المنشأة ونتائج أعمالها وأصولها والتزاماتها وحقوق ملاكها .

قد يكون هذا الكلام من البديهيات و ربما من المسلمات ولكن قصدت منه إبراز أهمية قيام الشركات والمؤسسات لدينا بتأسيس نظام محاسبي قوي محصن من الثغرات التي ربما تساهم في إعطاء صورة مغلوطة عن أوضاع الشركة المالية ونتائج أعمالها .

المتخصصون في علم المحاسبة يعلمون أن النظام المحاسبي إذا ما بني على أسس صحيحة فإنه بالتأكيد سيكون سنداً للإدارة في توجيه قراراتها لتحقيق أهدافها الربحية ، وهم يعلمون أيضاً أن بعض المعالجات المحاسبية الخاطئة ربما تظهر موقفاً مالياً غير صحيح ، وأيضاً ربما تؤدي الثغرات في النظام المحاسبي إلى تفشي الفساد الإداري إذا واكب ذلك ضعف في نظام الرقابة الداخلية المهمة في كثير من شركاتنا المساهمة.

وبعيداً عن الكلام في بذل المراجع الخارجي للعناية المهنية الواجبة عند مراجعته للقوائم المالية للشركات فما زال مجتمع المحاسبين الممارسين في كثير من منشأتنا لا يتابعون ما يصدر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من معايير أو آراء تحدد المعالجات المطلوبة في كثير من الأعمال المحاسبية اليومية ، هذا الأمر قد يؤدي في حال استمراره وعدم اكتشافه من قبل مراجع الحسابات الخارجي إلى تظليل المستفيدين من القوائم المالية وهم بالتأكد لا ينحسرون في إدارة الشركة فقط ، لأن المستثمرين والمقرضين والموظفون والأجهزة الحكومية ذات العلاقة مثل مصلحة الزكاة والدخل والباحثين وغيرهم لهم علاقة وثيقة بنتائج أعمالها وموقفها المالي .

فأي معالجات غير صحيحة أو تخالف المعايير السعودية تؤدي إلى الإضرار بمقومات الاقتصاد الوطني بجملة ولا يوفر أساساً عادلاً للقياس والمقارنة وهذا أمر لا يستهان به .

فعلى سبيل المثال ساهمت معالجات محاسبية خاطئة في انهيار شركات عالمية ما جعل مهنة المحاسبة تخرج من التنظيمات المهنية الراعية لها إلى المشرعين في محاولة لتدارك الوضع وعدم تكراره .

أن المحاسبة والمراجعة مهنة مهمة و خطيرة لا تقتصر أهميتها وخطورتها على مجتمع المهنيين فقط بل تتجاوزهم لتشمل مقومات الاقتصاد ، فهي كما يقول أحدهم السارية التي يقوم عليها أي مشروع اقتصادي .

لذا فإن الاهتمام بتطوير المهنة وتطبيقاتها لا يقتصر فقط على ذوي العلاقة بل يتعداه إلى كافة المسؤولين في الحكومة عن النشاطات الاقتصادية مثل وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة ومؤسسة النقد وهيئة سوق المال ، فجميعها معنية بوجود مهنة قوية لأن ذلك مرتبط باقتصاد قوي . وفي هذه المناسبة أدعو كافة الجهات السابقة لدعم الهيئة السعودية للمحاسبين في أمرين اثنين أولهما بذل كافة الجهود لتطبيق ما صدر عنها من معايير ملزمة لكافة الشركات ومكاتب المراجعة وثانيهما التفكير جدياً في تخصيص إيرادات ثابتة تساعد على مواصلة عملها ، فهي اليوم تواجه شحاً في الموارد المالية وصعوبة مستغنياً من شركات القطاع الخاص ذات العلاقة مثل البنوك التجارية.



عبدالمجيد الفايز
مستشار التحرير

القاموس المهني

، العلامات التجارية ، حقوق الطبع والنشر ، النماذج والتصاميم الصناعية ، وحقوق الامتياز والتراخيص. وقد يكون الأصل غير الملموس غير قابل للتمييز بشكل مستقل مثل السمعة والمهارات والكفاءات الإدارية وغير ذلك من العوامل التي تُكوّن الشهرة.

الشهرة :

مجموعة العوامل التي تؤثر على قيمة المنشأة أو قدرتها على اكتساب الإيراد ولا يمكن تمييزها بشكل مستقل عن المنشأة أو عن بعضها أو عن أصول المنشأة الأخرى.

أخرى سواء أكانت محلية (مسجلة في المملكة) أو أجنبية (مسجلة خارج المملكة).

الأصل غير الملموس :

أصل غير نقدي ، ليس له وجود مادي وله قدرة على تزويد المنشأة بالخدمات أو المنافع في المستقبل واكتسبت المنشأة الحق فيه نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي.

وقد يكون الأصل غير الملموس قابلاً للتمييز بشكل مستقل (يمكن فصله عن باقي الأصول) ، ومن أمثلة ذلك تكاليف التأسيس

يستعرض لكم القاموس في كل عدد من النشرة عدداً من المصطلحات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

القوائم المالية المجمعة :

عبارة عن تجميع للمركز المالي ونتائج الأعمال لعدة منشآت يملكها شخص فرد.

القوائم المالية الموحدة :

هي القوائم المالية للمجموعة والتي يتم عرضها كما لو أنها قوائم مالية لوحدة محاسبية واحدة هي المجموعة.

المنشأة التابعة :

هي أي منشأة تسيطر عليها منشأة



تداول الأسهم بناء على معلومات غير معلنة بالتطبيق على أسواق أسهم دول الخليج العربي

القطري و العماني مراكز متقدمة من حيث معدل النمو من بين أفضل خمسة عشر سوق أسهم على مستوى الأسواق العالمية (بنك الكومولث الأسترالي ٢٠٠٦م).

و في المقابل تعاني أسواق الأسهم الخليجية من عوامل ضعف تثير تخوف كثير من المستثمرين المحليين والأجانبين و هو بدوره يؤدي إلى زيادة معدل المخاطرة في الاستثمار في هذه الأسواق، و من ثم هجرة الأموال المحلية للبحث عن فرص استثمارية خارج هذه الأسواق وعدم دخول استثمارات أجنبية إليها. و لعل أهم هذه العوامل قلة الوعي الاستثماري لكثير من المتعاملين المحليين، إذ يلاحظ أن أسعار الأسهم لا تحركها عوامل اقتصادية و لكن تتأثر نتيجة للمضاربة البحتة علي أسهم معينة أو بناء على إشاعات تداولها مواقع في الإنترنت أو صالات التداول أو عن طريق وضع أوامر بيع أو شراء القصد منها التأثير على سعر السهم، هذه الممارسات أدت إلى زيادة مخاطر السعر (Price Risk) مما يتسبب عن انحراف السعر عن قيمته الحقيقية (Intrinsic Value) حيث وصلت مكورات أرباح بعض الشركات إلى أرقام قياسية ربما تجاوزت أكثر من (١٠٠) لبعض الشركات،

كذلك أسواق أسهم الخليج تعاني من ظاهرة تداول الأسهم بناء على معلومات داخلية (Insider Trading) تؤثر سلبا في ثقة المستثمر بعدالة السوق في عملية الإفصاح عن المعلومات الجوهرية و تخلق بيئة تنافسية غير عادلة و بيئة استثمارية عالية المخاطرة، نتيجة زيادة احتمال



د. محمد بن سليمان العقيل
أستاذ المحاسبة المساعد
معهد الإدارة العامة بالرياض

إدارة أو أي شخص له علاقة بأي منهم أو بالشركة يكون مطلعاً على معلومات جوهرية عن الشركة لم يتم إعلانها بعد بالسوق، قيامه بشراء أو بيع أسهم الشركة مستغلاً اطلاعه على تلك المعلومات، وتعتبر أسواق الأسهم العالمية هذا البيع أو الشراء غير قانوني.

تتميز أسواق أسهم الخليج بعدة مميزات تجعلها أسواقاً جاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي. و من أهم هذه المميزات معدل النمو السريع الذي حققتها هذه الأسواق خلال الفترة من ٢٠٠٠ م إلى ٢٠٠٥ م، إذ ارتفعت القيمة السوقية من (١١٩) مليون دولار إلى (١,١٦) ترليون دولار في نهاية ٢٠٠٥، وكذلك تضاعف حجم التداول من (٦,٩) بليون في ٢٠٠٠ م إلى (١٠٠,٦٩) بليون في ٢٠٠٥ م. احتل عام ٢٠٠٥ م السوق السعودي والكويتي و

ملخص البحث

تم قياس ظاهرة تداول الأسهم في أسواق دول الخليج العربي بناء على معلومات غير معلنة، باستخدام نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد و المطور من قبل Llorente et al (٢٠٠٢) بتحليل حجم التداول و العائد اليومي للشركات المتداولة في أسواق أسهم الخليج خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣. و قد توصل الباحث إلى تشي ظاهرة تداول أسهم الشركات الخليجية بناء على معلومات غير معلنة، وأن هذه الظاهرة تختلف في حدتها من دولة خليجية إلى دولة خليجية أخرى و أنه هناك علاقة موجبة بين حدة هذه الظاهرة و حجم الشركة. و لم يجد الباحث زيادة ذات دلالة إحصائية خلال فترة إعلان الشركات عن أرباحها السنوية مقارنة ببقية الفترات خلال السنة المالية للشركات. أخبرا لم يجد الباحث اختلافاً جوهرياً في حدة ظاهرة تداول الأسهم بناء على معلومات داخلية بين الشركات التي تملك فيها الجهات الحكومية حصصاً كبيرة من أسهمها مع بقية الشركات الأخرى.

مقدمة

هدف هذه الدراسة هو قياس ظاهرة تداول الأسهم في أسواق دول الخليج العربي بناء على معلومات غير معلنة (Trading in Private Information). ويتم عادة الحصول على هذه المعلومات عن طريق (١) التحليل المالي (٢) معلومات داخلية (Insider Trading) و هي قيام مسئول أو موظف أو عضو مجلس

التعامل مع مستثمر لدية معلومة غير معلنة (Informed Investor).

على الرغم من إجراء الدراسات التي تناولت ظاهرة تداول الأسهم بناء على معلومات غير معلنة بالتطبيق على أسواق الأسهم في دول متقدمة وأخرى نامية، إلا أنه لا توجد دراسات تطبيقية تناولت هذه الظاهرة في أسواق أسهم الخليج، رغم أهمية هذه الأسواق من بين أسواق أسهم الدول الناشئة. وتهدف هذه الدراسة إلى:

- ١- قياس ظاهرة تداول الأسهم بناء على معلومات غير معلنة في دول الخليج العربي.
- ٢- علاقة هذه الظاهرة بعوامل خاصة بالشركات: حجم الشركة، ملكية الشركة.
- ٣- علاقة هذه الظاهرة بإعلان الشركة عن أرباحها السنوية.

الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة ظاهرة تداول الأسهم بناء على معلومات غير معلنة من عدة محاور. المحور الأول تناول هذه الظاهرة بشكل عام، والمحور الثاني ركز على أحد مصادرها الأساسية وهو تداول الأسهم بناء على معلومات داخلية (Insider Trading)، والمحور الثالث ركز على تأثيرها الاقتصادي في أسواق الأسهم.

فيما يتعلق بالمحور الأول، أثبتت الدراسات السابقة أن المستثمر الحاصل على معلومة غير معلنة (Informed Investor) قادر على تحقيق عوائد غير متوقعة (Abnormal Returns). وهذه النتيجة تتوافق مع نظرية أن أسعار الأسهم تعكس فقط المعلومات المعلنة وليست المعلومات غير المعلنة (Semistrong-form Efficient Market Hypothesis). كذلك وجدت

الدراسات السابقة تفضي ظاهرة تداول الأسهم بناء على معلومات غير معلنة في الدول التي لا تطبق بحزم القوانين المتعلقة بتداول الأسهم بناء على معلومات داخلية (Insider Trading) مقارنة بالدول الأخرى.

فيما يتعلق بالمحور الثاني، أثبتت الدراسات السابقة — بالرغم من عدم نظاميتها — أن أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الشركات المساهمة وكبار المساهمين (Insiders) يستغلون المعلومات التي لديهم عند تداولهم في أسهم شركاتهم ويحققون عوائد غير متوقعة (Abnormal Returns). وأن هذه الظاهرة تزداد حدة قبيل الإعلانات المؤثرة في سعر السهم مثل الأرباح السنوية والأرباح السنوية المتوقعة والتوزيعات النقدية العالية والاندماج وإعلان إفلاس الشركة.

المحور الأخير التي تناولته الدراسات السابقة هو الأثر الاقتصادي في سوق الأسهم لظاهرة تداول الأسهم بناء على معلومات غير معلنة. أثبتت الدراسات السابقة أن هذه الظاهرة تؤدي إلى زيادة الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين (Information Asymmetry) ومن ثم زيادة الفرق بين سعر طلب السهم وسعر عرض السهم (Bid-ask Spread). هذا الفارق يؤدي حتماً إلى قلة حجم التداول الذي يؤثر سلباً في عمق السوق. كذلك وجدت الدراسات السابقة أن المستثمر يطلب عائداً عالياً في الأسواق أو الشركات التي تزداد فيها احتمالية التداول بناء على معلومات غير معلنة لتعويضه مخاطرة التعامل مع مستثمر لديه معلومة داخلية.

عينة البحث

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع

الشركات الخليجية المسجلة في أسواقها خلال فترة ست سنوات من ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٥م. وقد تم اختيار العينة من الشركات التي تتوافر بها المعايير التالية: (١) الشركات المدرجة في سوق الأسهم لمدة لا تقل عن أربع سنوات، و نتيجة لتطبيق هذا المعيار تم استبعاد سوق دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر لأن هذه الأسواق لم يبدأ التداول فيها بشكل نظامي إلا في ٢٠٠٠. (٢) تم تداول فعلي لسهم الشركة على الأقل (٢٥٪) من أيام التداول المتاحة خلال فترة العينة.

وهذا ونتج عن تطبيق هذين المعيارين عينة نهائية مكونة من (١٨٨) شركة مساهمة موزعة على (٢٠) شركة بحرينية و (٦٩) شركة كويتية و (٢٩) شركة عمانية و (٦٠) شركة سعودية. تم الحصول على أسعار الأسهم اليومية وحجم التداول اليومية لكل شركة وقيمة المؤشر اليومي وعلى شكل بيانات إلكترونية من خلال الجهات الرسمية التابعة لكل سوق من أسواق الخليج.

نتائج البحث

توقع الباحث تفضي ظاهرة تداول الأسهم بناء على معلومات غير معلنة وذلك بسبب عدم تطبيق القوانين المتعلقة بتداول الأسهم بناء على معلومات داخلية (Insider Trading) تطبيقاً صارماً. وأيضاً بسبب قلة ونوعية المعلومات التي تفصح عنها الشركات عن أدائها المالي أو خططها وتوقعاتها المستقبلية وتوقيت إعلانها. و لامتحان هذه الفرضية تم استخدام نموذج Llorente et al (٢٠٠٢). كما توقع الباحث وجد أن مستوى تداول الأسهم بناء على معلومات غير معلنة عال و ذو دلالة إحصائية لجميع أسواق أسهم الخليج ما عدا سوق عمان وأن هذا المستوى يمثل

بشرة أيام. وهذا ما لاحظته الباحث عند زيادة فترة الحدث إلى عشرين يوما، و لكن لا يعتمد عليها بسبب احتمالية وجود إعلانات أخرى ليس لها علاقة بالأرباح السنوية.

خاتمة

تحاول أسواق الخليج في السنوات الأخيرة جاهدة تحفيز المستثمرين الى الدخول في أسواقها و عودة الأموال الخليجية المهاجرة، و المحافظة علي النمو المتحقق في أسواقها. وقد أدرك المشرعون و المنظّمون أنه ما لم تطهر الأسواق من جميع الممارسات التي تهز ثقة المستثمرين خاصة ما يتعلق بعدالة و نزاهة السوق من حيث نشر المعلومة أمام الجميع و جعلهم سواء و إلا فسيحدث عزوف جماعي عن الاستثمار في أسواقها. يأمل الباحث أن تكون نتائج هذا البحث محل اهتمام مشرعي و منظمي أسواق الأسهم الخليجية و تساعد في تحديد العوامل التي يمكن أن تؤثر سلبا في أسواقها المالية و إنشاء و حداث رقابية فعالة تطبق الأنظمة بصرامة علي المخالفين لأنظمة السوق خاصة ما يتعلق بتداول الأسهم بناء على معلومات داخلية (Insider Trading).

كما يأمل الباحث أن تساعد نتائج هذا البحث المستثمرين المحليين و الأجانب على معرفة مستوى مخاطر الاستثمار في هذه الأسواق لتحديد معدل العائد المطلوب الذي يتناسب مع مستوى المخاطرة بطريقة علمية.

١ ملخص بحث مقدم من قبل الكاتب لنيل درجة الدكتوراه من جامعة مليبورن عام ٢٠٠٦م.

حجم الشركة المالي و ظاهرة تداول الأسهم بناء على معلومات غير معلنة. و هذه النتيجة تتوافق مع بعض الدراسات السابقة في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية مثل دراسة Park et al. (١٩٩٥).

كذلك لم يجد الباحث وجود اختلاف جوهري في مستوى حدة هذه الظاهرة بين الشركات التي تملك فيها الحكومات حصة كبيرة من أسهما المتداولة و الشركات الأخرى.

إعلان الأرباح السنوية

أثبتت الدراسات السابقة أن المستثمر لديه رغبة أكثر للبحث عن المعلومة قبيل إعلانها مثل إعلان الأرباح السنوية لتحقيق عائد غير متوقع على استثماراته. لذلك يتوقع الباحث زيادة ظاهرة تداول الأسهم بناء على معلومة غير معلنة قبل تاريخ إعلان الشركة عن أرباحها السنوية بفترة و جيزة مقارنة بفترة بقية السنة.

و قد تم امتحان هذه الفرضية على عينة مكونة من (١١٢) شركة (٦٢ شركة كويتية و ٥٠ شركة سعودية) و (٤٣٩) من إعلانات الشركات عن أرباحها السنوية و اختيار فترة حدث تتكون من (٥) أو (١٠) أيام قبل التاريخ الفعلي للإعلان عن الأرباح السنوية. و تم امتحان هذه الفرضية بإضافة متغير وهمي (Dummy Variable) إلى نموذج Llorente et al. (٢٠٠٢) حيث يأخذ قيمة واحد في فترة الحدث و قيمة صفر في الفترات الأخرى. و عكس ما هو متوقع لم يجد الباحث وجود زيادة ذات دلالة إحصائية في حدة ظاهرة تداول الأسهم بناء على معلومات غير معلنة في فترة الحدث مقارنة مع بقية الفترات الأخرى. و هذا قد يكون بسبب أن الحاصل على المعلومة قد استفاد منها بفترة تسبق تاريخ الإعلان الفعلي لها

أكثر من ضعف ما وجد في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية (Llorente et al. ٢٠٠٢).

كذلك و جد الباحث اختلافا جوهريا و ذا دلالة إحصائية في مستوى حدة هذه الظاهرة بين أسواق الأسهم في الخليج و هذا راجع إلى الاختلاف الجوهري في تطبيق الأنظمة المتعلقة بالممارسات غير القانونية المتعلقة بتداول الأسهم و مستوى الإفصاح عن المعلومات المؤثرة في أسعار الأسهم. فقد وجد الباحث أن هذه الظاهرة كانت أكثر حدة في السوق السعودي ثم سوق البحرين ثم سوق الكويت. و لم تكن هذه الظاهرة موجودة في سوق عمان.

خصائص الشركة و تداول الأسهم بناء على معلومات غير معلنة

أثبتت الدراسات السابقة وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة المالي و مستوى حدة ظاهرة تداول الأسهم بناء على معلومات غير معلنة. و لكن يعتقد الباحث وجود علاقة موجبة في أسواق الأسهم الخليجية، لأن البيئة الاستثمارية في أسواق أسهم الخليج تختلف عنها في الأسواق العالمية المتقدمة من حيث قوة تطبيق القوانين المنظمة للممارسات غير القانونية المتعلقة بتداول الأسهم. كذلك أثبتت الدراسات السابقة أن إعلانات الشركات المتوقعة تحفز المستثمر إلى البحث عن المعلومة قبل إعلانها و الاستفادة منها لتحقيق عوائد غير متوقعة (Abnormal Returns). و لأن الشركات الكبيرة عادة ما تكون لديها معلومات أكثر بكثير من الشركات الصغيرة بحكم كبر حجم نشاطها التجاري، ففرصتها تكون أكبر للبحث عن المعلومة و الاستفادة منها قبل إعلانها.

و كما هو متوقع وجد الباحث أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين

باحث مصري يطالب باستصدار معيار محاسبي دولي لتوصيف الإجراءات الحاكمة للشركات

تتعاظم أهمية الإجراءات الحاكمة للشركات في العالم لما لها من أهمية كبرى في تحسين الأداء الاقتصادي الكلي لذا فقد اهتم عدد من الباحثين والمختصين بهذا الأمر ومنحوه الكثير من الاهتمام . الدكتور محمد عبد الفتاح العشماوي أستاذ المحاسبة المساعد في جامعة المنوفية في جمهورية مصر العربية قدم بحثاً حول هذا الموضوع ونظراً لأهمية الموضوع فإننا سنقدم قراءة مختصرة له فيما يلي :

يرى الباحث أن دول العالم تتجه اليوم نحو تبني مفهوم حوكمة الشركات كجزء من برامج الإصلاحات الاقتصادية في كل دولة لأغراض تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الكلي ويرى أن جهود واهتمامات منظمات الأعمال في دول العالم المختلفة فيما يتعلق بممارسة هذا المفهوم تتفاوت على الرغم من أهميته في التأكيد على حسن الأداء المالي والإداري بهذه المنظمات وأيضاً لأهميته في تعظيم المنافع لكل من أصحاب حقوق الملكية الأقلية والأطراف الأخرى ذات المصالح بكل شركة .

ويؤكد أن تعظيم منفعة مفهوم حوكمة الشركات على المستوى الجزئي يتطلب ضرورة إفصاح الشركات عن مجموعة المحددات المحاسبية وغير المحاسبية بتقاريرها المختلفة كمدخل للإعلان عن مدى عدالة ممارسة السلطة بين الأطراف المتعارضة.

ويشير إلى أن دراسة عالمية كشفت عن توجه معظم الشركات بالدول المتقدمة

نحو تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وبطريقة أسرع من الشركات الوطنية بالدول النامية التي تتصف هياكلها المالية والإدارية بتدني ملحوظ في درجة الإفصاح والشفافية بفعل القصور في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

في ضوء ذلك فقد أسفرت الدراسة التطبيقية للباحث التي قام بها على مجموعة من الشركات المصرية عن النتائج التالية :

١- وجود فروق جوهرية في محددات حوكمة الشركات بين أنماط الملكية المختلفة بشركات عينة الدراسة، فضلاً عن وجود تباين في ترتيب الأهمية النسبية لهذه المحددات وبين هذه الأنماط.

٢- وجود علاقات ارتباط ذات دلالة إحصائية بين محددات حوكمة الشركات المتمثلة في الشفافية المحتوى المعلوماتي للإفصاح المحاسبي والمراجعة والعدالة والانضباط وبين معدل دوران الأسهم بشركات عينة البحث، مما يعني أن تشييط سوق الأوراق المالية مرهون بضرورة تفعيل هذه المحددات.

٣- جود علاقات ارتباط غير ذي دلالة إحصائية بين محددات حوكمة الشركات المتمثلة في طريقة الإفصاح المحاسبي والعدالة وبين معدل دوران الأسهم بشركات عينة البحث، مما يعني وجود عوامل أخرى مؤثرة في تشييط سوق الأوراق المالية بخلاف هذه المحددات ولم تدخل في الإطار المقترح.

٤- جود تأثير جوهري لمحددات حوكمة

الشركات على تشييط سوق الأوراق المالية على الرغم من تفاوت الأهمية النسبية لهذه المحددات.

٥- تشير النتائج التفصيلية بالبحث إلى الارتباط الواضح بين إمكانية رفع كفاءة سوق الأوراق المالية بدلالة معدل دوران الأسهم وبين محددات حوكمة الشركات التي كشف عنها تحليل الانحدار المتعدد.

٦- لم يحتل محدد طريقة الإفصاح المحاسبي والعدالة بمتغيراتها الفرعية مكانة واضحة في تفسير عملية تشييط سوق الأوراق المالية، على الرغم من احتلالها مكانة أساسية ضمن مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن المنظمات والمؤسسات الدولية.

٧- ساهمت النتائج في توضيح الفجوة بين التنظير والتطبيق المحاسبي فيما يتعلق بأهمية تقييم الممارسات بشأن حوكمة الشركات، حيث كشف البحث عن وجود تأثير ملموس لبعض المحددات الفرعية داخل كل محدد رئيسي والتي لم تتعامل معها المنظمات والمؤسسات الدولية.

٨- أشار البحث في سياق نتائجه عن أهمية بناء رقم قياسي أو نموذج لدرجة الحوكمة المقبولة على مستوى كل دولة في إطار تشريعاتها وقواعد الإشراف والرقابة الخاصة بهيئات أسواق المال على وجه الخصوص، نظراً لأهمية هذا الرقم القياسي في إجراء التقييم الموضوعي لدى تطبيق محددات الحوكمة بالشركات بكل دولة.



وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحث بضرورة:

١- التزام الشركات وخاصة المساهمة سواء المقيمة أو غير المقيمة بالبورصة وسواء المتداول أو غير المتداول أوراقها المالية بمحددات حوكمة الشركات التي تعامل معها البحث وإدخالها ضمن نظم العمل بها للارتقاء بالأداء التشغيلي والنقدي والاستثماري من ناحية ولإعادة التوازن في حقوق أصحاب المصالح المتعارضة من ناحية أخرى.

٢- التزام جهات الإشراف والرقابة على الشركات بكل دولة ممثلة في هيئة سوق المال ومصلحة الشركات بإجراء تقييم دوري لمدى تطبيق محددات حوكمة الشركات على الواقع وطبقاً للرقم القياسي المقبول بالدولة.

٣- إعادة النظر في الممارسات المحاسبية الحالية الخاصة بالشفافية، والإفصاح بكل شركة تمهيداً لتطوير النظم المحاسبية والإدارية للشركات بدلالة محددات الحوكمة المعلنة على المستويين الدولي والمحلي.

٤- استصدار معيار محاسبي دولي لتوصيف وتحديد العوامل المحددة لحوكمة الشركات

ولتحديد الكيفية التي من خلالها يمكن بناء رقم قياسي للحوكمة بكل دولة.

٥- إعادة النظر في قواعد ووسائل ومقومات نظم الرقابة والإشراف بالهيئات والمؤسسات المنوط بها الإشراف

على الشركات وذلك من منظور محددات الحوكمة ضماناً لاستمرارها ونموها ودعم قدرتها التنافسية بطريقة تتوافق مع تداعيات اقتصاد المعرفة.

٦- التزام الدولة بمحددات حوكمة الشركات نظراً لدورها في دمج أسواق المال المحلية ضمن أسواق المال الدولية، فضلاً عن التزامها بإعداد برامج لتوعية مديري الشركات ومجالس إدارتها حول أهمية العلاقة التأثيرية لمحددات الحوكمة بهذه الشركات على تشييط سوق الأوراق المالية.

(SOCPA) رخصة العبور نحو مستقبل مشرق وواعد

لم تعد الشهادة الجامعية هدفا بحد ذاتها لدى كثير من الشباب الطموح الذي يرغب في رفع مستواه التعليمي والمهني وتولي المراكز القيادية بل أصبحت متطلب أساسي يجب تجاوزه للحصول علي الشهادات المهنية المتخصصة ، فالنمو الذي شهدته المملكة في الآونة الأخيرة خلق حاجة ملحة في سوق العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية إلى الكفاءات المهنية المتخصصة والمؤهلة في مجالات المحاسبة والمراجعة. فالالتحاق في البرامج والدورات التدريبية والحصول علي زمالة الهيئة السعودية SOCPA سوف يمنحك رخصة العبور نحو مستقبل مشرق وواعد بإذن الله وذلك للمكانة التي تحظى بها شهادة الزمالة السعودية في قطاعات الأعمال بين الشهادات المهنية الأخرى التي سبقتها في هذا المجال منذ عشرات السنين وذلك بفضل الجهود والإنجازات التي حققتها الهيئة السعودية منذ إنشائها في الفترة القصيرة الماضية في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة داخل المملكة، وتنظيم برنامج التعليم المستمر وإرساء القواعد اللازمة لاختبار شهادة الزمالة والتي جعلها تعكس مدي قدرة وكفاءة الحاصلين عليها في مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية التي يتعين علي المحاسب القانوني التحلي بها.



ثامر فهد العنزي
SOCPA

مدير قسم المراقبة المالية
والتخطيط - سامبا

مؤتمرات وفعاليات مهنية

الفعالية	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد
The Nineteenth Asian-Pacific Conference on International Accounting Issues	١٤-١١ نوفمبر ٢٠٠٧م	كوالالمبور - ماليزيا
مؤتمر مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة	٥٤ ديسمبر ٢٠٠٧م	الإمارات العربية المتحدة
12th Middle East Finance & Accounting Forum	١٣ ديسمبر ٢٠٠٧م	دبي - الإمارات العربية المتحدة
Regulation of Securities Markets: Perspectives from Accounting, Law, and Financial Economics	٩-١٠ مايو ٢٠٠٨م	شيكاغو - الولايات المتحدة الأمريكية
الملتقى الثالث لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون الخليجي: المحاسبة والمراجعة أساس لحماية الاقتصاد وتنميته	مايو ٢٠٠٨م	الدوحة - قطر
CICA Conference on International Financial Reporting Standards	يونيو ٢٠٠٨م	تورنتو - كندا

الختام



د. عبد الرحمن الحميد
شريك/ شركة اتش إن
سي (HNC)

لنفتخر

لم يكن يخطر ببال أي منا ونحن نفكر كمجموعة متجانسة بمستقبل مهنة المراجعة والمحاسبة في بداية الثمانينات الميلادية من القرن الماضي أن تصل المهنة إلى مستواها الحالي من الرقي والتنظيم؛ اعتراف مهني جاوز حدود وطننا لامتحانات الهيئة، تعاون تام من قبل مكاتب المحاسبة المعتبرة مع الهيئة، تطبيق جيد لبرنامج الأداء المهني، دورات تدريبية تعقد تباعاً، رغبة جامعة لدى المهنيين لتطوير المهنة والقضاء على التفاح العفن من بين أعضائها، تطوير أداء المهنة بما يتوازي مع التطور الاقتصادي للوطن. ولعل أهم إنجاز أن المهنة، وقد تكون المهنة الأولى " التي تنظم وتدار من قبل أعضائها المنتخبين " .

ولعلي ادعي، أن الهيئة كانت أحد أهم أسباب تطوير برامج أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية، وأقول هذا من تجربة تجاوزت ٢٥ عاماً بالتعليم الجامعي، وعاصر تطوير المناهج الأكاديمية لبعض أقسام المحاسبة، كما أثرت إصدارات الهيئة " باللغة العربية " مكتبة المحاسبة العربية، فأصبحت مرجعاً أساسياً لكثير من المناهج الأكاديمية.

عنوان المقال " لنفتخر " لا تعني وصول المهنة لأهدافها، بل هي ما زالت في بداية الطريق، وتحتاج إلى دعم كل مهني، وعلى الأخص الأربعة الكبار ومسؤولي الدولة، وتحتاج إلى همة الشباب ليتولى القيادة، بعد أن أناخ المؤسسون رحالهم والله اعلم.